هارون: نقابة المستشفيات مضطرة لاتخاذ خطوات في حال استمرت الاوضاع على ما هي عليه

في ١٥ تموز الفائت، عقد نقيب المستشفيات المهندس سليمان هارون مؤتمرا صحافيا في مركز النقابة العدلية، عرض خلاله اوضاع القطاع الاستشفائي وما يتكبده من خسائر يومية في ظل تراكم المشاكل الادارية نتيجة بعض القرارات وتفاقم ازمة مستحقاته بذمة الهيئات الضامنة رغم المراجعات والاتصالات التي يجريها مجلس النقابة والوعود التي يحصل عليها من المسؤولين.

وتناول الخطوات التي ستضطر المستشفيات الى اتخاذها في حال استمرت الاوضاع على ما هي عليه. واستهل المؤتمر بكلمة جاء فيها:

«تتعرض المستشفيات بشكل متكرر لانتقادات كثيرة وفي المقابل، نادرا ما يتكلم احد عن انجازاتها او عن الصعوبات المتعددة التي تتعرض لها. وهنا نود ان نؤكد على مرجعية النقابة والى ضرورة التواصل معها لحل اي مشاكل يمكن ان تطرأ بينها وبين المواطنين او المرجعيات الرسمية.

ونحن اذ نسعى دائما الى تحسين ادائنا، نتمنى على الجميع ان يتفهموا ان القاء اللوم تلقائيا على المستشفيات نتيجة اي خلل لا يحل المشكلة، ولا يمكن ان يكون بديلا عن اجراء اصلاحات جذرية على كافة الاصعدة وفي مختلف الدوائر المعنية.

لقد قاربت مستحقات المستشفيات في ذمة كافة الجهات الضامنة الرسمية حتى تاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠ ١٣٠٠ مليار ليرة لبنانية، منها اكثر من ٥٠٠ مليار في ذمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وحده.

كما ان هناك اكثر من ٥٠٠ الف فاتورة غير مدققة في الضمان الاجتماعي تعود الى فترات تمتد من سبعة اشهر الى ثلاث سنوات، مما يضيء على حجم المشكلة الادارية التي يعاني منها والتي ابلغنا المسؤولون ان هذا يعود الى النقص في اعداد الموظفين. هذا الامر هو في غاية الخطورة لانه قد يتسبب بضياع فواتير المستشفيات وهو ما حصل في بعض الحالات.

ومن المستحقات المتأخرة مبلغ ١٢٠ مليار ليرة لبنانية في ذمة وزارة الصحة تعود الى الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٠ لغاية العام ٢٠١١ وهي تعود الى الحالات الطارئة التي استقبلتها المستشفيات متجاوزة السقوف المحددة لها حيث ان العقد بين المستشفى ووزارة الصحة يلزمها باستقبال ومعالجة الحالات الطارئة حتى زوال الخطر دون اي شرط مسبق وذلك تحت طائلة المسؤولية. وحيث انه كان يجب فتح اعتمادات اضافية كل سنة لتغطية هذه النفقات الطارئة وهذا لم يحصل، فلقد بقيت غير مسددة لغاية اليوم كما اجريت حسومات عشوائية عليها بلغت ٣٠٪ من قيمتها بحجة عدم توفر الاموال.

اما فيما خص العقود العائدة لسنة ٢٠١٤ بين المستشفيات ووزارة

الصحة فهي لم تنجز بعد بسبب طلب ديوان المحاسبة على ان تقدم المستشفى كفالة مصرفية بنسبة ١٠٪ من قيمة العقد رغم رفض وزير الصحة السابق والوزير الحالي لهذا الشرط الذي يشكل عبئا غير مبرر على المستشفيات. وبالتالي، لا يمكن البدء لغاية الان بتسديد فواتير سنة ٢٠١٤ رغم من مضي اكثر من ستة اشهر منها.

اما بالنسبة لادوية العلاج الكيميائي فلقد اصدر وزير الصحة العامة قرارا رقم ١/١١٣١ نشر في الجريدة الرسمية يحدد اسعار هذه الادوية وقد

قضى بتخفيض جعالة الصيدلية بنسبة ٥٠ ٪ مما كانت عليه. ونفاجئ مؤخرا بان الضمان الاجتماعي لم يقرر بعد الالتزام بهذه اللائحة بل باسعار ادنى مما ورد فيها وهو امر مستغرب كون وزارة الصحة هي التي تحدد اسعار الادوية التي تصبح ملزمة للجميع.

هذه بعض الامثلة عن الصعوبات اليومية التي تواجهها المستشفيات يضاف اليها المشكلة المستجدة المتمثلة باعداد هائلة من النازحين السوريين والعمال الاجانب الذين يدخلون بصورة غير شرعية وعدد هؤلاء جميعا يتجاوز نصف عدد اللبنانيين وهم ليس لديهم اي تغطية صحية، ويتوافدون الى المستشفيات عندما يمرضون او يصابون بحادث وما من احد يدفع تكاليف طبابتهم.

بالنسبة للامور المتعلقة بوزارة الصحة، فلقد اكد لنا البارحة الوزير وائل ابو فاعور مشكورا خلال اجتماعنا معه بأنه سيتولى مع وزير المالية علي حسن خليل موضوع تسديد ١٢٠ مليار ليرة لبنانية بموجب سندات خزينة وفق القانون ٢٢٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢.

كذلك سوف يعمل على الغاء قيمة الكفالة المستجدة وانجاز العقود العائدة لسنة ٢٠١٤ كي يصبح بالامكان البدء بتسديد الفواتير. هذا التجاوب من قبل وزير الصحة، نأمل ان ينسحب ايجاباً على باقي الجهات الرسمية فيتم الاسراع في التدقيق في كافة الفواتير وتسديدها ضمن مهل معقولة، كي لا نرى السيناريو الذي حصل في مستشفى الرئيس رفيق الحريري الجامعي يتكرر في كل المستشفيات، من إضراب الموظفين وتمنّع المستوردين عن تسليم الادوية والمستلزمات الطبية والقيام بأعمال الصيانة.

اما فيما يتعلق بادوية العلاج الكيميائي، فان المستشفيات سوف تضطر مرغمة على الطلب من المضمونين تسديد الفرق بين السعر الذي حددته وزارة الصحة واي سعر آخر ادنى منه قد تعتمده اي جهة ضامنة حيث ان ليس لديها اي خيار آخر. وهنا نناشد ادارة الضمان الالتزام باسعار الادوية وفق تسعيرة وزارة الصحة، رغم تحفظنا عليها، اذ لا حاجة لمزيد من الاشكالات والمعاناة في هذه الظروف المعيشية الصعبة وتحميل المرضى اعباء اضافية قد تتجاوز قدراتهم».

معرض لمستشفى ومنتدى الساحل لتوعية الشباب ضد المخدرات في بلدية حارة حريك

في اطار المسؤولية الاجتماعية التي يلتزم بها، شارك «مستشفى الساحل الجامعي» و «منتدى الساحل» في معرض تحت عنوان «**تعاطى حرية**»، وهي عبارة اختصرت بمعناها جهود الجمعيات الاهلية الهادفة الى توعية الشباب ضد المخدرات.

ضم المعرض عددا من الجمعيات التي تعنى بالوقاية من آفة المخدرات بدعوة من قبل الهيئة الصحية وبلدية حارة حريك.

وقد استمر لمدة ثلاثة ايام في قاعة المطالعة والنشاط الثقافي في البلدية حيث توافد العديد من الطلاب والاهالي للاطلاع على الاسباب الكامنة وراء الادمان، وكيفية تجنبه والوقاية منه.